اصح من بعض وهذه النسخ ان كانت معتمدة فهو نص في موضع
النزاع فتعين المصير اليه ولكن نسخ روايتنا والنسخ المعتمدة [illegible]
التي وقفنا عليها ليس فيها هذا والله الموفق قوله في الجواب
عن اعتراض ابي الفتح اليعمري اذ زعم ان شرط ابي داود كشرط
مسلم الا في الاحاديث التي بين ابو داود ضعفها بان مسلما اشترط
الصحيح فليس لنا ان نحكم على حديث في كتابه بانه حسن وابو داود
انما قال ما سكت عنه فهو صالح يجوز ان يكون صحيحا ويجوز
ان يكون حسنا فالاحتياط ان يحكم عليه بالحسن قوله قد اجاب
الحافظ صلاح الدين العلائي عن كلام ابي الفتح اليعمري بجواب
امتن من هذا فقال ما نصه هذا الذي قاله ضعيف وقول
ابن الصلاح اقوى لان درجات الصحيح اذا تفاوتت فلا نعني
بالحسن الا الدرجة الدنيا منها والدرجة الدنيا منها لم يخرج مسلم
منها شيئا في الاصول انما يخرجها في المتابعات والشواهد
قلت وهو تعقب صحيح وهو مبني على امر اختلف نظر الائمة
فيه وهو قول مسلم ما معناه ان الرواة ثلاثة اقسام الاول
كمالك وشعبة وانظارهما والثاني مثل عطاء بن السائب و
يزيد بن ابي زياد وامثالهما وكل من القسمين مقبول لما
يشمل الكل عليه من اسم الصدق والطبقة الثالثة احاديث
المتروكين فقال القاضي عياض وتبعه النووي وغيره ان
مسلما اخرج احاديث القسمين الاولين ولم يخرج شيئا
من احاديث القسم الثالث وقال الحاكم والبيهقي وغيرهما
لم يخرج مسلم الا احاديث القسم الاول فقط فلما حدث
به اخترمته المنية قبل اخراج القسمين الاخرين

ورويناه

ورويناه هنا ما رواه البيهقي بسند صحيح عن ابراهيم بن محمد
ابن سفيان صاحب مسلم قال صنف مسلم ثلاثة كتب احدها
هذا الذي قرأه على الناس يعني الصحيح والثاني يدخل فيه
عكرمة وابن اسحق وامثالهما والثالث يدخل فيه الضعفا
قلت وانما اشتبه الامر على القاضي عياض ومن تبعه
بان الرواة عن اهل القسم الثاني موجودة في صحيحه لكن حرف
المسئلة هل احتج بهم كما احتج باهل القسم الاول ام لا والحق انه
لم يخرج شيئا مما تفرد به الواحد منهم وانما احتج باهل القسم
الاول سوا تفردوا ام لا ويخرج من احاديث اهل القسم الثاني ما
يرفع به التفرد عن احاديث اهل القسم الاول وكذلك اذا كان لحديث
اهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضا فانه قد يخرج
ذلك وهذا ظاهر بين في كتابه ولو كان يخرج جميع احاديث اهل
القسم الثاني في الاصول بل وفي المتابعات لكان كتابه اضعاف ما هو
عليه الا تراه اخرج لعطاء بن السائب في المتابعات وهو من
المكثرين ومع ذلك فما له عنده سوى مواضع يسيرة وكذا محمد
بن اسحق وهو من بحور الحديث وليس له عنده في المتابعات الا
ستة او سبعة ولم يخرج لليث بن ابي سليم ولا ليزيد بن ابي زياد
ولا لمجالد بن سعيد الا مقرونا وهذا بخلاف ابي داود فانه
يخرج احاديث هؤلاء في الاصول محتجا بها ولاجل ذا تخلف كتابه
عن شرط الصحيح وفي قول ابي داود